

## النساء أكبر المودعين في بنوك الخليج



العربية: قال المتخصص في مجال إدارة الأموال الشخصية، فيصل محمد كركري، إن هناك إقبالا ملحوظا في الوطن العربي على الدورات المتخصصة في إدارة الأموال الشخصية التي تعد تطبيقات عملية لجموعه من العلوم.

وأضاف كركري في لقاء مع صحيفة «الشرق الأوسط» من الكويت أن كثيرا من الناس لا يفرقون بين البخلاء والمخترين، مشيرا إلى أن البخيل ينظر إلى المال كغاية بينما ينظر إليه المختر كوسيلة، وكذلك فإن البخيل يهتم بسعر الشيء، بينما يهتم المختر بالقيمة. وأوضح المتخصص في مجال إدارة الأموال الشخصية، أن الأذخار من يمكن تعلمه، من خلال قراءة الكتب وحضور الدورات التخصصية.

ويسؤاله عن مدى صحة ما يقال إن ودائع النساء الإخبارية في الخليج تفوق الرجل، قال كركري: «نعم هي بالفعل كذلك، ولقد تم نشر الكثير من الأرقام بهذا الخصوص مؤخرا. والسبب الرئيسي في هذا الأمر هو عدم قدرة المرأة عموما في المنطقة العربية على إيجاد فرص استثمارية مناسبة، بالإضافة إلى ميل النساء إلى الأمان الذي يوفره الإذخار في مقابل الخطورة التي تراقق الاستثمار بشتى أنواعه».

## الشركة تتجه لتوسيع نطاق أعمالها في دول الخليج

## «البحرينية الكويتية» تزيد محفظة التأمينات الشخصية 10٪

أند بست للتصنيف الائتماني، وهذا التصنيف يعتبر «الأعلى في سوق التأمين البحرينية». أما الرئيس التنفيذي للشركة الرئيس فقد أوضح أن النمو الاقتصادي وكذلك التأمين الصحي، والنحو، وكذلك نشاطا بمتد كذلك إلى بقية أسواق المنطقة..

من ناحية أخرى، وافقت الجمعية العمومية للشركة على توزيع 1,6 مليون دينار بحريني كأرباح نقدية على المساهمين عن العام 2011. وواقع 25 فلسا للسهم الواحد، بالإضافة إلى توزيع أسهم مجانية بنسبة 10٪ من رأس المال المدفوع، ليرتفع رأس المال إلى 7,15 ملايين دينار بحريني. وكانت الشركة، التي انتقلت إلى مقرها الجديد، الذي بلغت كلفته 3,5 ملايين دينار، الشهر الماضي، قد حققت أرباحا صافية في العام 2011 بلغت 4,1 ملايين دينار، وهي الأرباح نفسها تقريبا التي حققتها الشركة في العام 2010.

ونسب بيان رسمي من الشركة إلى بوهندي قوله، إن الشركة حصلت خلال العام الماضي (2011) على تصنيف A- من مؤسسة أي

التأمين في دول الخليج العربية، فواضح أنه ينمو بنسبة جيدة تبلغ نحو 10٪، بسبب زيادة الوعي في المنطقة بشأن التأمين على الممتلكات العامة، والتجارة، والأفراد، وكذلك التأمين الصحي، والنحو، وكذلك نشاطا بمتد كذلك إلى بقية أسواق المنطقة..

كما ذكر أن الأرباح التي حققتها الشركة خلال العام 2011 جاءت من نشاطها الرئيسي، ولا يعتقد أن قطاع الاستثمار سيعود إلى سابق عهده خلال السنوات الخمس المقبلة «نحن من المتحفظين في الجانب الاستثماري في هذه الفترة».

وتوقع الرئيس أن تستمر أقساط التأمين في النمو وستبلغ النسبة نحو 10٪ في العام 2012، وأن شركته ستمتد في تحسين الخدمات المقدمة للزبائن وإيجاد خدمات جديدة.

أما رئيس مجلس الإدارة عبدالله بوهندي فقد أبلغ الصحافيين أن من ضمن سياسة الشركة المستقبلية توسيع أعمالها في دول مجلس التعاون، وسيتم ذلك ليس عن طريق فتح فروع، وإنما الحصول على أعمال أكثر «وسيتم التركيز على سوق الكويت والبحرين».

وأضاف «كما أن الحركة على جسر الملك فقد تباطأت خلال

العام 2011، وبعودة الاستقرار ستزيد الحركة على الجسر وستزيد السيولة في المملكة وبالتالي زيادة الحركة، وهذه كلها ستعكس على شركات التأمين».

كما ذكر أن الأرباح التي حققتها الشركة خلال العام 2011 جاءت من نشاطها الرئيسي، ولا يعتقد أن قطاع الاستثمار سيعود إلى سابق عهده خلال السنوات الخمس المقبلة «نحن من المتحفظين في الجانب الاستثماري في هذه الفترة».

وتوقع الرئيس أن تستمر أقساط التأمين في النمو وستبلغ النسبة نحو 10٪ في العام 2012، وأن شركته ستمتد في تحسين الخدمات المقدمة للزبائن وإيجاد خدمات جديدة.

أما رئيس مجلس الإدارة عبدالله بوهندي فقد أبلغ الصحافيين أن من ضمن سياسة الشركة المستقبلية توسيع أعمالها في دول مجلس التعاون، وسيتم ذلك ليس عن طريق فتح فروع، وإنما الحصول على أعمال أكثر «وسيتم التركيز على سوق الكويت والبحرين».

وأضاف «كما أن الحركة على جسر الملك فقد تباطأت خلال

العام 2011، وبعودة الاستقرار ستزيد الحركة على الجسر وستزيد السيولة في المملكة وبالتالي زيادة الحركة، وهذه كلها ستعكس على شركات التأمين».

كما ذكر أن الأرباح التي حققتها الشركة خلال العام 2011 جاءت من نشاطها الرئيسي، ولا يعتقد أن قطاع الاستثمار سيعود إلى سابق عهده خلال السنوات الخمس المقبلة «نحن من المتحفظين في الجانب الاستثماري في هذه الفترة».

وتوقع الرئيس أن تستمر أقساط التأمين في النمو وستبلغ النسبة نحو 10٪ في العام 2012، وأن شركته ستمتد في تحسين الخدمات المقدمة للزبائن وإيجاد خدمات جديدة.

أما رئيس مجلس الإدارة عبدالله بوهندي فقد أبلغ الصحافيين أن من ضمن سياسة الشركة المستقبلية توسيع أعمالها في دول مجلس التعاون، وسيتم ذلك ليس عن طريق فتح فروع، وإنما الحصول على أعمال أكثر «وسيتم التركيز على سوق الكويت والبحرين».

وأضاف «كما أن الحركة على جسر الملك فقد تباطأت خلال

## عبر تطوير القطاعات غير النفطية التي يتوقع أن تنمو بنسبة 5,1٪ سنويا

## «الإيكونوميست»: دول الخليج تتوجه إلى تنويع اقتصاداتها..

## ولكن الازدواجية في المشروعات تحد من قدرتها

كان التركيز على خلق فرص العمل، فهل ينبغي أن تركز على القطاعات التي تخلق فرص العمل للمواطنين بدلا من المشاريع التي من شأنها أن تكون معظم الفوائد فيها للأجانب؟

وذكر التقرير أن هناك طبيعته الحال، اختلافات كبيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن موضوعا واحدا مشتركاً ظهر خلال العديد من المقابلات هو أن كل دولة من دول الخليج العربية تتبع سياسة الدولة الأخرى، وفي معظم الاوقات تنتهي بها إلى التنافس معها، وأنه في بعض الجوانب مثل الخدمات المالية والسياحة، فهناك بعض الأدلة على وجود اختلافات، وهناك مخاوف من زيادة الطاقة الفائضة.

أما في مجال الصناعة، فيبدو أن هناك منافسة متواصلة في المجالات نفسها مثل البترول وكيمياء والمعادن.

ونسب التقرير إلى مسؤول محلي عالمة القول: «أعتقد أن أهم التنوع يجب أن يحدث في العقلية، نهج إنشاء مدينة أخرى للرعاية الصحية، أو مدينة للعبة الغولف لأن دولة خليجية أخرى لديها واحدة لن يكتب لها النجاح».

وأضاف «لكي تنجح، فإنها تحتاج التفكير خارج هذا الإطار، هناك قضية كبيرة تتمثل في كيفية خلق مزيد من التلاحم وأعطاء شعور للمغتربين للمشاركة الفعيلة، وليس مجرد دفع شيكات».

الوقود البديلة أو الطرق لجعل النمو أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

وتوقع التقرير أن إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي سينمو بمعدل بطيء على مدى العقد المقبل، ولكن الدول المنتجة للغاز ستكون مستعدة لزيادة انتاجها من الغاز بسرعة أكبر في ظل الطلب القوي جدا، بما في ذلك الطلب من داخل دول مجلس التعاون الخليجي نفسها، إذ أن بعض دول مجلس التعاون هي مستوردة للغاز.

وأضاف كندية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فمن المتوقع أن تنخفض نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 27٪ بحلول العام 2020، من 40٪ في العام 2001، بعد أن بلغ ذروته عند 49٪ في العام 2009.

وبالنسبة إلى أفضل القطاعات ذكر التقرير، أن هناك بعض الجدل بشأن أفضل القطاعات للتنوع، ولكن سياسة الخيارات ستعتمد جزئياً على أي من الدوافع الرئيسية الثلاثة التي تعتبر الأكثر إلحاحاً.

فهل يجب التركيز على القطاعات التي لها أكبر ميزة نسبية؟ أم أنها تستهدف مجموعة واسعة من القطاعات من أجل تخفيف مخاطرها؟ وإذا كانت الأولوية هي لاجيال المستقبل، فهل ينبغي أن يتم التركيز على مشاريع متنوعة ومستدامة؟ أم إذا

على معظم اموالهم في الاقتصاد المحلي بعد بروز المزيد من فرص الاستثمار.

كما أن الشركات الخليجية ستسعى أيضا إلى البحث عن أسواق رأس المال الدولية من خلال إصدار سندات دولية وصكوك، في حين يتم تطوير البورصات المحلية تدريجياً في محاولة لجذب المزيد من الاستثمارات العالمية، على الرغم من أن هذه ستكون عملية طويلة الأجل.

وأفاد التقرير، بأن هناك شكوكا كبيرة بشأن مستقبل نمو الطلب على النفط، ولكن على مدى العقد المقبل من المتوقع أن يتباطأ عما كان عليه الحال خلال السنوات العشر الماضية، في وقت تتخذ فيه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة واسعة من مصادر الطاقة جنبا إلى جنب مع تقنيات لزيادة كفاءة الطاقة.

## الأسواق الناشئة

وأضاف، أن معظم الطلب يتوقع أن يأتي من الأسواق الناشئة، ولكن هذه الدول هي أيضا تعيد النظر لمزيج من الطاقة، وفي وقت تسعى فيه الدول المشاركة في محادثات تغير المناخ إلى فرض قيود على انبعاثات الكربون التي تشكل بعض المخاطر بحيث يتراجع الطلب على النفط.

لكن التهديد الأهم يأتي من تكنولوجيايات الطاقة المتجددة والناشئة، سواء كانت أنواع

والمهارات اللازمة للانتقال من الاقتصاد القائمة على قطاع رئيسي واحد إلى اقتصادات أكثر تنوعا وزيادة في القيمة المضافة، وقطاعات ماهرة. وأضاف «مثل هذا التحول سيكون صعبا ويواجه مخاطر كبيرة، ومن غير المحتمل أن يتحقق في إطار زمني مدته عشر سنوات التي يغطيها هذا التقرير».

## صوغ السياسات

لكنه أفاد بأن هذا الطموح الشامل سيستمر في صوغ السياسة على مدى العقد المقبل، وهو ما يعني أن التعليم سيكون على الأرجح أكثر وأهم قضايا السياسات الاقتصادية لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي حتى العام 2020.

وذكر أنه بالنسبة إلى المستثمرين، فإن مثل هذه الاتجاهات تعني أن هناك فرصا واسعة للاستثمار في منطقة الخليج، ولكن أيضا من المهم أن تأخذ بوجهة نظر مختلفة بعض الشيء ومشككة أحيانا في المشاريع المحتملة في قطاعات مختلفة.

لكن حجم خطط التنوع في دول مجلس التعاون الخليجي يعني أنه ستكون هناك حاجة لدخول رأس المال الخاص في التمويل بالتعاون مع الدولة، وأن بعض هذه الأموال قد تأتي من داخل المنطقة، وأن الاتجاه الرئيسي الذي كان سائدا خلال الطفرة النفطية الأخيرة هو إبقاء المستثمرين الخليجين

تطوير القطاعات غير النفطية من أجل تنويع اقتصاداتها. ومن أبرز الأسباب أن تراجع اسعار النفط في الفترات الماضية أظهر مخاطر الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وأن دول المنطقة تريد تنويع مصادر الدخل لأن قطاع النفط والغاز لا يوفر فرص العمل الكافية لمواطنيه، ولا يمكن استيعاب القطاع العام للأعداد المتزايدة من السكان في هذه الدول، التي تعد إحدى أكثر المناطق نموا في

الشرق الأوسط. كما أنه على المدى البعيد، فإن دول مجلس التعاون تحتاج إلى التحضير لعصر ما بعد النفط، وأن هذه الدول تعرف أن التغييرات التكنولوجية يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على الطلب على النفط حتى قبل نفاذ الاحتياطات التي لديها.

ويعد تصدير النفط والغاز العامل الرئيسي وراء قوة اقتصادات دول الخليج وهي:

البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان والكويت، ويمثل النفط نحو 80٪ من عوائد الصادرات ودخل هذه الحكومات.

وشرح أن مفتاح النجاح هو التقدم المحقق في الإصلاحات التعليمية، وأن أفضل سيناريو، كما يأمل واضع السياسات، هو أن دول مجلس التعاون الخليجي ستمتد من تحويل الثروات التي تجنيها من تصدير النفط إلى رأسمال بشري من خلال الاستثمار في التعليم

وحدد التقرير أيضا أربعة مجالات تتمتع فيها دول الخليج العربية بميزات نسبية واضحة، وحدد الاتجاه الرئيسية في العقد الماضي كل قطاع على مدى السنوات العشر المقبلة للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة - مثل البتروكيماويات والبلاستيك، والألبان، التعدين والصناعات القائمة على المعادن، وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات اللوجستية، والسياحة، والضيافة والطيران.

ويبين التقرير أنه في حين لا تزال هناك تحديات، فإن آفاق النمو للصناعات غير النفطية قوية، إذ أن حصة الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد المقبل، والتي تأتي من قطاع النفط، ستتخف تدريجيا، وفي وقت يتوقع أن ينمو القطاع غير النفطى بمعدل 5,1٪ سنويا، وهي نسبة أعلى بكثير من نمو متوقع يبلغ 3,3٪ سنويا في قطاع النفط والغاز.

## صناعة النفط مريحة

ورأى أن صناعة النفط والغاز كانت مريحة لدول الخليج الست، لكن هذه الموارد محدودة، وأن تاريخها يظهر تعرضها لتقلبات كبيرة في الأسعار، مصدر التقرير بمساندة هيئة مركز قطر المالي، وجاء بعد مقابلات مع اقتصاديين وأكاديميين وأصحاب أعمال لديهم معرفة بالمنطقة، ووفقا للتقرير، فإن هناك ثلاثة أسباب رئيسية، لماذا جميع دول مجلس التعاون الخليجي تبحث

## «الخليج» يعلن الفائزين بالسحب

## الأسبوعي الثامن للدانة لعام 2012



أجرى بنك الخليج في 28 فبراير 2012 السحب الأسبوعي الثامن لحساب الدانة 2012 معلنا بذلك عن أسماء 10 فائزين يحصل كل منهم على جائزة قدرها 1000 دينار. والفائزون الـ 10 هم: عبدالعزيز أشرف لبيب، حماد فؤاد عبدالسلام، يوسف عيسى حيدر، جمال محمد جمال، عواطف عبدالجبار لطيف، خلف نايف مناحي، وفاء سليمان العازمي، زينب علي جاولي، جواد سيد خلف سيدهاشم، حور هشام الحداد.

ويشجع بنك الخليج الجميع على فتح حساب الدانة أو زيادة الإيداعات ممن لديهم حساب الدانة، لتزداد فرصهم ويحالفهم الحظ في بيع السحب الأسبوعي الذي يمنح 10 فائزين جائزة قدرها 1000 دينار لكل منهم. هذا ويتميز حساب الدانة من بنك الخليج بأنه بالإضافة إلى كونه حسابا يمنح جوائز نقدية، فهو يشجع العملاء أيضا على توفير المال، فلما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز.

كما يمنح حساب الدانة أيضا العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حربة إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة. للمشاركة في سحبويات الدانة، يمكن للعملاء زيارة فروع بنك الخليج البالغ عددها 55 فرعا، أو التحويل المباشر عن طريق الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، أو الاتصال بالخدمة المصرفية الهاتفية على رقم 1805805 للحصول على المساعدة.

النامية: وصف تقرير حديث صناعة النفط والغاز في دول الخليج العربية بالمرحة جدا، وأن هذه الدول تسعى إلى تنويع اقتصاداتها بعيدا عن هذه المصادر عن طريق تطوير القطاعات غير النفطية التي يتوقع أن تنمو بنسبة 5,1٪ سنويا.

لكن التقرير ذكر أن المسؤولين عن التنوع يواجهون مقابضات رئيسية تحقيق هذا الهدف، وأن الأزواجية في المشروعات التي تقام في دول الخليج العربية تحد من قدرتها على تنويع مصادر الدخل، ويجبرها على التنافس بينها في وقت تحتاج فيه إلى التكامل الاقتصادي.

وشرح التقرير الصادر عن «الإيكونوميست» أن صناعة القرار في الدول الست يواجهون عند متابعة إجراءات تنويع الاقتصاد خمس مقابضات هي التركيز على مجالات الصناعات التي لها ميزات عظيمة نسبيا وتكون معظمها عادة كثيفة الاستهلاك للطاقة مقابل لتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

كما تسعى إلى استهداف أكثر الصناعات تنافسية مقابل مجموعة واسعة من الصناعات، وزيادة القاعدة الرأسمالية مقابل الحفاظ على مستويات متدنية من الضرائب لجذب المستثمرين، وتعظيم النمو مقابل استهداف النمو لخلق فرص عمل للمواطنين، بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق سياسة المواطنة بدلا من مرونة أسواق العمل.

## «ستاندرد أند بورز»: عائدات النفط غير كافية لتمويل الاستثمارات العملاقة في دول الخليج

وفيما يتعلق بأبرز الصعوبات والانتقادات التي واجهتها «ستاندرد اند بورز» خلال الفترة الماضية، لقد واجهت وكالات التصنيف الائتماني في بعض الأحيان انتقادات لاعتمادها نماذج ثابتة في تقييم الشركات الإقليمية، خاصة «الجهات ذات الصلة بالحكومة» (GRGs) في المنطقة، ومع ذلك، لدى «ستاندرد اند بورز» قناة راسخة بمدى فاعلية تطبيق منهجيات تصنيف ثابتة في مختلف الأسواق والقطاعات، وفي المقابل، يطالب المستثمرون بتطبيق المعايير نفسها على الحكومات ذات السيادة التي تقوم بتصنيفها، بحيث يمكن للمستثمرين الحصول على وجهة نظر مماثلة لمخاطر الائتمان على مستوى العالم.

ويعتبر المسؤول في الشركة أن «ستاندرد اند بورز» لا تزال في الطليعة من حيث اعتماد أفضل المعايير العالمية المتعلقة بالتصنيف الائتماني لهيكليات الصكوك وبرامج التكافل، ما يساعد المستثمرين العالميين على فهم طبيعة الخدمات المالية الإسلامية بصورة أفضل، والسذي بدوره قد يسهم في إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية أمامهم.

ولفت إلى أن «ستاندرد اند بورز» تسعى خلال السنوات المقبلة، إلى دعم تطوير اقتصاد وسوق مالية إقليمية أكثر استقلالية وتكاملا من خلال الاستثمار في تقديم وجهات نظر مستقلة وموضوعية حول مخاطر الائتمان. ولدنيا قناعة بأن منهجياتنا التصنيفية وبحوثنا المتعلقة بهذا المجال تساعد في تعزيز الشفافية والكفاءة في أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون الخليجي وعموم منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي تمكين المصدرين من تحديد المخاطر الائتمانية على مستوى العالم، والمساهمة بشكل كبير في تنمية وتنوع أعمالهم بما يصب في صالح الوسطاء والمستثمرين والمصدرين على حد سواء.

مستوى ثقة السوق بوكالات التصنيف الائتماني ويزيدان التنافسية ويشجعان على إجراء مجموعة متنوعة من الأبحاث ويعززان الحوار حول مخاطر الائتمان.»

وفصل المسؤول في الشركة أنه وبالنظر إلى أداء المؤسسات المصنفة ائتمانيا على مدى السنوات القليلة الماضية، نجد أنه كلما ارتفع تصنيف مصدر الدين، انخفضت وتيرة التخلف عن السداد، والعكس صحيح.

وخلال الفترة من عامي 2008 و 2010، التي شهدت أسوأ انكماش اقتصادي منذ عقود، بلغ معدل المتوسط العالمي للتخلف عن السداد بالنسبة للشركات المصنفة بـ «درجة الاستثمار» (فوق «BB+») 9,9٪، مقارنة مع 13,9٪ للشركات المصنفة بـ «درجة المضاربة».

ويوضح المسؤول أن ايا من الشركات الـ 81 المصنفة ائتمانيا والتي سجلت حالات تعثر عن السداد في عام 2010، لم تبدأ هذا العام بـ «درجة الاستثمار»، ونحو 90٪ منها بدأت عام 2010 بتصنيف «B-» أو أقل.

وخلال الفترة من عامي 2008 و 2010، التي شهدت أسوأ انكماش اقتصادي منذ عقود، بلغ معدل المتوسط العالمي للتخلف عن السداد بالنسبة للشركات المصنفة بـ «درجة الاستثمار» (فوق «BB+») 9,9٪، مقارنة مع 13,9٪ للشركات المصنفة بـ «درجة المضاربة».

ويوضح المسؤول أن ايا من الشركات الـ 81 المصنفة ائتمانيا والتي سجلت حالات تعثر عن السداد في عام 2010، لم تبدأ هذا العام بـ «درجة الاستثمار»، ونحو 90٪ منها بدأت عام 2010 بتصنيف «B-» أو أقل.

وخلال الفترة من عامي 2008 و 2010، التي شهدت أسوأ انكماش اقتصادي منذ عقود، بلغ معدل المتوسط العالمي للتخلف عن السداد بالنسبة للشركات المصنفة بـ «درجة الاستثمار» (فوق «BB+») 9,9٪، مقارنة مع 13,9٪ للشركات المصنفة بـ «درجة المضاربة».

دفعت فيه أزمة منطقة اليورو بالكثير من البنوك الأوروبية لتوجيه بوصلة استثماراتها إلى المنطقة، بسبب ترسخ اقتصادات دولها وزيادة متطلبات رأس المال، فإن الوصول إلى كل من أسواق رأس المال المحلية والدولية سيكون أكثر أهمية لتمويل مرحلة النمو القادمة التي ستشهدها المنطقة.

وبرأي المدير العام التنفيذي في «ستاندرد اند بورز»، فإن وكالات التصنيف الائتماني تلعب دورا حيويا في ظهور مجموعة من اسواق رأس المال التي تتميز بكونها أكثر سيولة وتطورا في المنطقة، أما في حال غياب التصنيفات الائتمانية، فإن المستثمرين والمقرضين في أسواق رأس المال سيكونون أقل ميلا لتوفير رأس المال للمقرضين وبحسب صندوق النقد الدولي وغيره من الهيئات الدولية، فإن التصنيفات الائتمانية العلنة للجمهور تساعد في تحسين تدفق المعلومات حول مخاطر الائتمان، وبالتالي تعزيز كفاءة وسهولة اسواق رأس المال.

وقد تساعد التصنيفات الائتمانية المستثمرين على تقدير حجم المخاطر بصورة أفضل، وهذا بدوره قد يمكن المصدرين الإقليميين من تمويل البنوك والحكومات والشركات، من الاستفادة من رؤوس الأموال الاستثمارية في جميع أنحاء العالم، كما تلعب التصنيفات الائتمانية دورا مهما باعتبارها واحدة من الأدوات التي تستخدمها البنوك وشركات التأمين لتعزيز خياراتها المتعلقة بالحد من المخاطر عبر تنويع الاستثمارات، ومديري الأصول والثروات لاجداد فرص استثمارية جديدة.

وفي تقييمه لآداء شركات التصنيف الائتماني منذ بداية الأزمة المالية العالمية في عام 2008 «أقترح البعض تغيير منهجيات التصنيف الائتماني، وكذلك الحد من نفوذ الوكالات المتخصصة في هذا المجال، نحن ندمع التنظيم والرقابة ما دام انهما يعززان من جودة واستقلالية وشفافية التصنيفات الائتمانية، ويرفعان